جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين: - بن براهم سناء

- زهرير منى

بعنوان:

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2004_2023)

أعضاء لجنة المناقشة

جايز كريم	أستاذ محاضر أ	رئيسا
رحالي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
بوقرة محبوب	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أولا الحمد للّه الذي علم الإنسان بعد الجهل وهداه بعد الضلالة و مهما حمدناه لا نستوفي حمده.

أرفع هذا العمل المتواضع عربون وفاء و عرفان لكل من كان له الفضل في دعمي ومساندتي طوال مسيرتي.

إلى من علمني المعنى الحقيقي للحب و التضحية، إلى من كان سندي في ضعفي، و نوري في عتمتي، اهدي تخرجي هذا إلى من احمل اسمه بكل فخر أبي حبيبي شكرا لأنك كنت دائما هناك، بصمتك، بدعائك، و بحبك الذي لا يقارن.

أهديك هذا العمل تقديرا وامتنانا لا توفيه الكلمات حقه.

إلى من كانت سندا لي في كل خطوة من خطوات حياتي، إلى نبع الحنان ومصدر الأمان

إلى أمي غاليتي يامن حملتني حبا، وربتني صبرا، وسهرت لأجل راحتي ليال طوال، كل ما أنا عليه، وكل ما سأكونه، هو ثمرة دعائك و حنانك.

أهديك هذا العمل عرفانا بجميلك الذي لا يحصى، دمت لي نورا لا ينطفئ ورضاك جنتي.

أطال اللّه في أعماركما وأدامكما تاجا فوق رأسي وجعلكما سندا لا يميل.

إلى من تقاسموا معي الضحكات والدموع، إلى من كانوا بجانبي في كل لحظة، سندا ودفئا لا يعوض، إلى إخوتي أحبتي، رفاق دربي، ونصف قلبي، وقطعة من روحي، أهديكم هذا العمل، تقديرا لوجودكم الجميل في حياتي، ولكل لحظة فيها كنتم فيها العون و الملاذ.

إلى من جعل اللّه وجودهن نعمة، وضحكاتهن حياة، إلى من شاركني الفرح، وخففن عني الحزن وكن دائما الأجمل في تفاصيل أيامي. صديقاتي الغاليات شكرا لأنكن في حياتي، شكرا لقلوبكن النقية، وأرواحكن الطيبة، أنت الأجمل والأغلى على قلبي.

إلى التي تشاركت معي عناء هذه المذكرة والتي كانت بجانبي حين تعثرت، إلى زميلتي وأختي الغالية منى شكرا لك على تعاونك، حرصك، وصبرك، فقد كنت زميلة مخلصة ورفيقة درب لا تنسى.

سناء

الإهداء

إلى من غرس في نفسي الطموح، وعلمني الاصرار، و كان سندي في كل مراحل حياتي إلى والدي الكريم الذي كان قدوتي ومصدر قوتي

إلى من سهرت لأجلي ودعمتني دون كلل أو ملل.. إلى أمي العزيزة رمز الحب والتضحية

أمي أبي اهدي لكما هذا العمل المتواضع عرفانا بجميلكما لي

إلى من كان له الفضل الكبير في توجيهي و دعمي طوال فترة إ ٔ باز هذا العمل،

إلى صديقتي العزيزتين أمينة و نسرين، شكرا لوقوفكما بجانبي، لدعمكما، لضحكاتكما التي خففت عني الكثير، ولرفقتكما الطيبة في هذا المشوار.

و إلى زميلتي سناء التي كانت سندا لي في كل خطوة، أقدر لك كل لحظة تعاون و مشاركة.

إلى إخوتي وأخواتي، رفاق الدرب و المساندين الدائمين.

إلى كل من آمن بي وكان سببا في وصولي إلى هذه المرحلة.

أهدي ثمرة جهدي هذا إليكم، عربون حب و امتنان فلكم جميعا مكانة في قلبي لا توصف.

منى

الشكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سائلين اياه أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا و أن يزدنا علما، و ندعوه عز وجل أن يوفقنا لما يحبه و يرضى في الدنيا و الاخرة.

نتقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان لمشرفنا الفاضل "رحالي بلقاسم"، على جهوده القيمة وتوجيهاته السديدة طوال فترة اعداد هذه المذكرة.

لقد كان لدعمه المتواصل، وصبره الكريم، وملاحظاته البناءة، الأثر الكبير في تطوير هذا العمل واخراجه بأفضل صورة ممكنة.

لم يبخل علينا بخبرته الواسعة ولا بتوجيهاته الرشيدة، وكان دوما مصدر تحفيز والهام.

فله منا أسمى عبارات الشكر والامتنان، ونسأل الله أن يوفقه ويسدد خطاه، وأن يجزيه خير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث شملت الدراسة بيانات بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي، مع استخدام أداة هي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، تحديد درجة التأخير المثلى، تقدير النموذج وتشخيصه اقتصاديا، احصائيا وقياسيا.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السيولة المعتمدة في الدراسة والأداء المالي لبنك الخليج الجزائر.
- وجود أثر معنوي لكل من نسبة الرصيد النقدي (+) ونسبة الاحتياطي القانوني (+) ونسبة التوظيف (-) على العائد على الأصول في الأجل الطويل.
- وجود أثر معنوي لكل من نسبة الرصيد النقدي (-) ونسبة التوظيف (-) ونسبة الأصول السائلة (+) ونسبة الاحتياطي القانوني (+) على العائد على الأصول في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، مخاطر السيولة، أثر، منهج اختبار الحدود

Abstract:

This study aimed to examine the impact of liquidity risk on financial performance in commercial banks. The study focused on data from Gulf Bank Algeria during the period 2004–2023. To achieve this, the descriptive method was used for the theoretical part, while the econometric analytical method was applied for the practical part. The study employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model as a tool, which included testing the stationarity of the study variables, determining the optimal lag length, estimating the model, and diagnosing it economically, statistically, and econometrically.

The study reached several findings, the most important of which are:

- There is a long-term equilibrium relationship between the liquidity indicators used in the study and the financial performance of Gulf Bank Algeria.
- In the long run, there is a significant effect of the cash balance ratio (+), the legal reserve ratio (+), and the employment ratio (−) on return on assets.
- In the short run, there is a significant effect of the cash balance ratio (−), the employment ratio (−), the liquid assets ratio (+), and the legal reserve ratio (+) on return on assets.

Key words: Financial Performance, Liquidity Risk, Effect, Bounds Testing Approach.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة عامة	ا-ت
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مفاهيم نظرية في الأداء المالي ومخاطر السيولة	2
المطلب الأول : مفاهيم في الأداء المالي	2
المطلب الثاني: مفاهيم في السيولة	11
المطلب الثالث: مفاهيم في مخاطر السيولة	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	18
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	20
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	22
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	27
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	29
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	33
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	33
المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	36
الخاتمة العامة	44
قائمة المراجع	47

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	19
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	21
03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23
04	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2004-2023	27
05	نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند المستوى	33
06	نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى	34
07	نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)	36
08	مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.	36
09	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	37
10	المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر	38
11	اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء	39
12	اختبارARCH لعدم ثبات التباين	39
13	اختبار (RAMSEY RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج	39

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2004-2023.	28
02	أفضل20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE	35
03	اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي	39
04	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج	40
05	نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL	41

مقدمة عامة

تمهيد:

تقوم البنوك بدور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك لكونها من أهم مؤسسات الايداع المالية في الدولة. كما أنها تعتبر إحدى الدعامات الأساسية الكبرى في بناء الهيكل المالي الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى أنها تقوم بدور الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين، ما يجعلها عرضة إلى العديد من المخاطر، ومن بين هذه المخاطر نجد مخاطر السيولة التي تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على البنوك في معظم دول العالم، والتي من شأنها عرقلة البنوك التجارية على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها. تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب، مما يؤثر سلبا على سمعته وأدائه المالي بشكل عام.

في هذا الاطار تسعى البنوك إلى إدارة هذه المخاطر، إما بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها، وذلك لتحقيق العائد المتوقع والأهداف المسطرة و تحسين الأداء المالي للبنك.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة مخاطر السيولة التي يواجهها البنك؟
- كيف يتم قياس هذه المخاطر ؟
- كيف تؤثر نسب السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مخاطر السيولة والأداء المالي في بنك الخليج الجزائر.
- تختلف طبيعة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر حسب مؤشر قياس هذه المخاطر.
- تختلف طبيعة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر بين الأجلين الطويل والقصير.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال أهمية السيولة البنكية، والتي توقع البنك في مخاطر تؤثر على أدائه المالي، وبالتالي التأثير في نجاحه واستمراريته، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتوضيح طبيعة الآثار المترتبة عن مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنك محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها فيمايلي:

- اعطاء صورة شاملة عن مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية.
- التعرف على المؤشرات والمقاييس التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير خطر السيولة.
- التعرف على مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ماهو موضوعي، نوجزها فيما يلي:

- - الميول الشخصي في معالجة المواضيع التي تتعلق بالبنوك و معالجتها قياسيا.
- - اندراج موضوع الدراسة ضمن التخصص.
- - الرغبة في معرفة طبيعة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فنستخدم المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالأداء المالي ومخاطر السيولة. في حين نعتمد المنهج القياسي التحليلي في الدراسة التطبيقية، من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بناء على اختبار علاقة التكامل المشترك، تقدير العلاقتين القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى تشخيص النموذج باستخدام مختلف المعايير المعتمدة في ذلك، باستخدام برنامج Eviews 10.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم المالية للبنك خلال الفترة 2004-2023.

- **الحدود المكانية:** بنك الخليج الجزائر AGB.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول خصص للاطار المفاهيمي للأداء المالي ومخاطر السولة، أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الخليج الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص لعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها. كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

بناءا على الطبيعة الخدماتية للمؤسسة البنكية عبر إنتاجها للخدمات التمويلية، فهي مؤسسات مالية تتلقى الودائع من مختلف الجهات من جهة، وتسهم في إقراض الأموال وتمويل المشاريع الاستثمارية و إشباع الحاجات المتعددة للعملاء أفرادا ومؤسسات من جهة أخرى. فإنه يتوجب الصعود بهذا القطاع والعمل على تطويره، من خلال معرفة مقومات الأداء المالي لهذه البنوك،ومعرفة أهم المخاطر والعوامل المؤثرة فيه، قصد معرفة نقاط الضعف والخلل ومحاولة معالجتها، ومعرفة نقاط القوة والتميز ومحاولة تثمينها، وبالتالي الوصول إلى أداء مالي يضمن لهذه البنوك البقاء و الاستمرارية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية في الأداء المالي ومخاطر السيولة

إن متابعة الأداء المالي للبنوك يعتبر أهم المواضيع التي تشغل بالالمسيريين، كونه يعتبر من المقومات الرئيسية للبنوك، حيث يوفر احتياجات وخدمات مالية للعملاء، كما يمكن من المحافظة على الاستقرار المالي من خلال نظام ومؤشرات محددة لتحديد الإنحرافاتالتي تقع فيها مختلف البنوك، والناتجة عن مختلف المخاطر،فنجد خطر السيولة والذي يعد من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي، والذي ينتج عنهإختلال ثقة المودعين والزبائن لدى البنك أو حتى انهياره.

المطلب الأول: مفاهيم في الأداء المالي

يمثل الأداء المالي محوراً أساسيًا في قرارات وخطط البنك،كونه أداة رقابية فعالة لتحديد نجاحه أو فشله، ولأن الأداء المستقبلي يتوقف على حسن الأداء الحالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

قبل التطرق لتعريف الأداء المالي يجب أولا تعريف الأداء

أولا: مفهوم الأداء

رغم العديد من الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع إلا أن الكتاب في هذا المجال لم يتوصلوا إلى إجماع حول مفهوم محدد له، فيستمد مصطلح الأداء أصله من اللغة الإنجليزية، وبالتحديد من فعل to reform والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل؛[1]

بمعنى آخر الأداء هو تعظيم المخرجات تحت قيد تدنئه المدخلات، أي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بالحصول على أقصى مخرجات مع ضمان تدنئة المدخلات؛ يمكن التعبير عنه بواسطة مؤشرات مالية وغير مالية.[2]

وبشكل عام يمكن تعريف الأداء على أنه الصورة التي تعكس النتائج والأهداف المحققة من قبل المؤسسة، بعد استغلال مواردها المتاحة والتفاعل مع مختلف العوامل المؤثرة فيها، سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

لايختلف الأداء المالي عن الأداء عامة، حيث يعد نوعا من أنواع الأداء التي تسعى الوحدات الاقتصادية ومن بينها البنوك إلى تحقيقه،ويمكن تعريفه كالآتي:

- التعريف الأول: حدد الخبراء الماليون مفهوم الأداء المالي على أنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف، من خلال دراسة الإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة"[3]
- التعريف الثاني: الأداء المالي يتمثل في "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية، من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية.[4]
- التعريف الثالث: يرى البعض الآخر أن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة.[5]

---

[1] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث العدد 2009،7-2010 ،جامعة الجزائر، ص217

[2] علاء فرحان طالب وايمان الشيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2001،ص65.

[3] علاء فرحان طالب وايمان شيحان المشهداني، نفس المرجع، ص67.

[4] نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص78.

[5] دادان عبد المغني وكساسي محمد الأمين،الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤشر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص304.

- التعريف الرابع: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات،حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف.ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات،حيث أنه الداعم الأساسيللأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،ويساهم في إتاحة الموارد مالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها.[1]

ومنه نستنتج أن الأداء المالي هو الحصول على مختلف المعلومات، التي تستخدم لقياس مدى نجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

ثالثا: أهداف وأهمية الأداء المالي

تتجلى أهداف وأهمية الأداء المالي فيمايلي:[2]

1- أهداف الأداء المالي: وتتمثل خصوصا فيما يلي:

- مراقبة السياسات المالية والالتزام بنظام التخطيط المالي، الذي يتضمن الموازنة التخطيطية الجارية والرأسمالية والموازنة التخطيطية النقدية.
- مراقبة الإنفاق بإجراء المقارنات المستمرة للتكاليف الفعلية مع تقديرات الموازنة.
- استخدام وإعادة استثمار النقدية من التشغيل، من خلال اقتناء الأصول التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق العائد الاقتصادي المناسب.

2- أهمية الأداء المالي: تكمن أهمية الأداء المالي في:

- إن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف.
- يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات، إذ يوفر نظاما متكاملا للمعلومات الدقيقة والموثوقة، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة، من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات من الأهداف المحددة مسبقا.

بشكل عام يهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء البنوك من عدة زوايا، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك، لتحديد جوانب القوة والضعف في البنك والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين.

بشكل خاص فإن أهمية الأداء المالي تنبع في عملية متابعة أعمال البنوك وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للبنوك واستثماراتها وفقا للأهداف المسطرة.[3]

الفرع الثاني: محددات الأداء المالي

يواجه البنك خلال قيامه بنشاطه عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقله عن أداء وظائفه، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل، وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

أولا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للبنوك بدرجات متفاوتة، وتقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

---

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، الأردن ، عمان، 2010،ص45.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص43.

[3] محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص ص 46-47.

1- العوامل الداخلية: وهي العوامل والمتغيراتالتي تحدث داخل محيط المؤسسة، والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيهاوالسيطرةعليها، وهي ناتجة عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة، والتي لها أثر على الأداء المالي للمؤسسة.ويمكن تصنيفهاإلى:[1]

- **الهيكل التنظيمي**: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات والبنوك التجارية وأعمالها، حيث يؤثر على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك اتخاذ القرارات بفعالية وكفاءة.
- **المناخ التنظيمي:** وهوعبارة عن وضوح التنظيموكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري. ويقصد بوضوح التنظيم أي إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها وارتباطها بالأداء. أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمه ومدى ملائمة المعلومات لإتخاذه. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الناحية جودة المعلومات الإدارية والمالية التي تعطى لمتخذيالقرارات،والتي تضفي صورة جيدة للنشاط المالي،وبالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن طرق وأساليب ومهارات معتمدة من طرف البنك لتحقيق الأهداف المسطرة،والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويوجد العديد من أنواع التكنولوجيا حسب الطلب والمواصفات، وعلى البنوك تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة عملها والمتناسقة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات البنكية وتلزمها على التكيف معها، وتعديل أدائها والسعي لتطويرها بهدف الموافقة بين التقنية والأداء.
- **هيكل الودائع:** تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، ذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر.كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.[2]
- **الحجم:** يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك سلبا،حيث أنهبزيادة الحجم فإن عملية إدارة البنك تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وقد يؤثر ايجابا، حيثأن زيادة كبر حجم البنك يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين المهتمين بالبنك، مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي.

2- العوامل الخارجية: وهي مختلف العوامل الغير خاضعة لسيطرة البنك، وتشمل كل ماهوخارجي عن المؤسسة بمختلف أبعاده، وتكون هذه العوامل إما على شكل فرص تسمح للمؤسسة بتحسين أدائها المالي أو تكون على شكل تهديدات ومخاطر تؤثر سلبا عليها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[3]

---

[1] محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص ص48-50.

[2] نذيرة تواتي، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014، أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2015-2016، ص6.

[3] كمال غالم، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص ص 32 -33.

- **العوامل الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية من أكثر العوامل تأثير على المؤسسة الاقتصادية باعتبار المحيط الاقتصادي هو مصدر مختلف الموارد للمؤسسة ومستقبل لمختلف منتجاتها، ومن بين هذه العوامل السياسةالاقتصادية للدولة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة ودرجة المنافسة وهيكل السوق..إلخ.
- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** قد يكون البعد الاجتماعي والثقافي عائقا امام تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسة، نظرا للطبيعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، والتي قد تمنع من انتشار منتوجات المؤسسة والذي ينعكس سلبا على الأداء المالي للمؤسسة.
- **العوامل السياسية والقانونية:** تتمثل في الوضع السياسي والأمني للبلاد والقوانين المطبقة على المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة، والتي لها أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- **العوامل التكنولوجية:** تتمثل في مختلف المعارف العلمية والتكنولوجية والتي لها تأثير على الأداء المالي للمؤسسة من خلال مساهمتها في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين وتطوير المنتجات.
- **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه، لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من خلال قانوني العرض والطلب، فإذا كان السوق يتميز بالإنتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك يؤثر ايجابا على الأداء المالي، والعكس صحيح.
- **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة، فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولاتستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور، وبالتالي الأداء المالي يسوء.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، فمنها التقليدية التي تسمح بتقديم أداء المؤسسة في مجالات السيولة والربحية والنشاط والمديونية ومؤشرات التوازن المالي، ومنها الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة عند عملية التقييم.

أولا: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

و تتمثل فيما يلي:[1]

1- نسب الربحية: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات بمختلف طبيعة نشاطها، إذ يعتبر الربح الركيزة الأساسية لقيام أي نشاط اقتصادي والعنصر الجذاب لأي مستثمر، فنسب الربحية تبرز مدى قدرة البنك على توليد عوائد وأرباح من مختلف العمليات والأنشطة، فالربحية وتحقيق عائد ملائم من الأهداف الأساسية في عمل المصارف، وتعد مجموعة هذه النسب المتعلقة بالربحية من أهم النسب أو المؤشرات المالية التي تستخدم في قياس الأداء المالي للبنوك،كما تمكن أيضا من قياس قدرة البنوك على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال.

[1] علاء فرحان، نفس المرجع، ص ص 81-88

1-1- نسبة العائد على الموجودات :Return On Assets Ratio: تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثمارهم لأموالهم، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية. وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

نسبة العائد على الموجودات= (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات) 100X

2-1- نسبة العائد على حق الملكية: تعد النسبة الأكثر شيوعا والمستخدمة لقياس العائد على استثمار الملاك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة ادارة المصرف، كما يدل أيضا على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، وانخفاضها يشير إلى اعتماد البنك تمويلا متحفظا بالقروض. وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة العائد على حق الملكية= (صافي الربح بعد الضريبة/ حق الملكية)100X

3-1- نسبة العائد على الأموال المتاحة: تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة برأسماله وودائعه، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

نسبة العائد على الأموال المتاحة=(صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية+الخصوم) 100X

4-1- نسبة استخدام الموجودات: تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الموجودات وسياسة ادارة محافظ الموجودات، وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

نسبة استخدام الموجودات= (اجمالي الايرادات /اجمالي الموجودات) 100 X

5-1- نسبة ربح السهم: تشير هذه النسبة إلى مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في البنك، أي حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم، وهو الهدف الذي يصبو إليه المستثمرون، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

نسبة ربح السهم= (صافي الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم)100X

6-1-نسبة العائد على الودائع: تستخدم هذه النسبة لقياس مدى نجاح ادارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة العائد على الودائع= (صافي الربح بعد الضريبة/اجمالي الودائع) 100 X

7-1- نسبة هامش الربح: تقيس هذه النسبة الفارق بين ما حققه البنك من فوائد على استثماراته وما دفعه من فوائد على مصادر أمواله، كما تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توليد أرباح من عمليات الإقراض، وتحسب كالتالي:

نسبة هامش الربح=((الفوائد المكتسبة – الفوائد المدفوعة)/الأصول) 100 X

2- نسب السيولة: السيولة هي القدرة على توفير الأموال بالقدر الكافي والتكلفة المتدنية، وتستخدم نسب السيولة كأداة لقياس مدى قدرة المنشأة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تاريخ استحقاقها، فكلما كانت نسبة السيولة كبيرة كانت المؤسسة ذات قدرة كبيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، والعكس صحيح،حيث أن نقص السيولة يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها، مما يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، ومن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة نجد:

1-2- نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية التي عليه في مواعيدها المحددة، من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضا لدى البنوك الأخرى، وينبغي تجنب الإفراط في ارتفاع النسبة وكذا في انخفاضها، لأن ارتفاعها ينعكس سلبا على العوائد البنكية لعدم استغلال تلك الأموال في الاستثمارات المختلفة، أما انخفاضها فيؤدي بالبنك إلى مشاكل كبيرة. أي أن هناك علاقة طردية بين الرصيد النقدي والسيولة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي= ((النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي+ أرصدة لدى البنك)/اجمالي الودائع)X100

2-2- نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي، يسمى بالاحتياطي القانوني، وهو نسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي بما يتلاءم مع السياسات العامة، وعلى البنوك الالتزام بها. وقد تتغير هذه النسبة وفقا لظروف البلد الاقتصادية، لأنها عبارة عن أداة مهمة يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، ارتفاعها يدل على قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية. وتحسب كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني= (النقد لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع) X 100

3-2- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: تعبر هذه النسبة عن الموجودات السائلة لدى البنك إلى اجمالي الموجودات، وتعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة،ما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص هذه النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة، مثل خطر التمويل. وتقاس هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية:

نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول= ((النقدية +المستحق على البنوك) /إجمالي الموجودات) X 100

3- مؤشرات كفاية رأس المال: يلعب رأس المال دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه البنك، وتهتم نسب كفاية رأس المال بمدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، لأن اعتماد البنوك مستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويسهم في تعزيز الثقة به، وحفظ استقرار النظام المالي ككل. من أهم نسب كفاية رأس المال مايلي:

1-3-نسبة رأس المال الممتلك الى اجمال الموجودات: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات، وارتفاع هذه النسبة يحقق هدف البنك المركزي من حماية لأموال المودعين، أما ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب فيؤدي إلى انخفاض نسبة العائد الى حق الملكية وهذا ضد رغبة المساهمين، لذا يلزم على البنك الاحتفاظ بنسبة معدلات ثابتة. ويتم قياسها كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات= (رأس المال الممتلك/اجمالي الموجودات) X 100

2-3- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على الودائع كمصدر للتمويل، كما تقيس أيضا مدى قدرته على رد الودائع من رأس المال، وتشير زيادة هذه النسبة إلى مصدر أمان للمودعين والعكس بالعكس، تحسب كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع=(رأس المال الممتلك/اجمالي الودائع)X 100

3-3- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض:تعتبر هذه النسبة هامش أمان في مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، وتحسب كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض= (رأس المال الممتلك/اجمالي القروض) X 100

4-3- نسبة رأس المال الممتلك الى استثمار في الأوراق المالية: تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة حالة الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك الى استثمار في الأوراق المالية= (رأس المال الممتلك/اجمالي الاستثمار في الأوراق المالية) X 100

3-5- **نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر:** تبين هذه النسبة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء بالتزاماته في الموجودات الخطرة، وتقاس بالمعادلة الآتية:

نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر= (رأس المال الممتلك/الموجودات المرجحة بالخاطر) X100

4- نسب توظيف الأموال: تعتبر هذه النسبة مقياسا مهما لمدى كفاءة البنك في استخدام موارده ومدى تلبية احتياجات المتعاملين، لذا من الضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديه في مجالات استثمارية مختلفة بغية تحقيق الأرباح، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:[1]

4-1- معدل استثمار الودائع: هو نسبة تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، لذلك يضاف إلى الفروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى للأموال البنك، وزيادة هذه النسبة تدل على كفاءة تشغيل الاستثمارات، وتحسب وفق العلاقة التالي:

معدل استثمار الودائع= ((الاستثمارات +القروض)/اجمالي الودائع) X 100

4-2- مؤشر الايرادات إلى اجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى امكانية البنك في تشغيل الأصول المدرة للدخل، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت كفاءة البنك في تحقيق الايرادات، وتقاس كالتالي:

نسبة اجمالي الايرادات الى الموجودات = (اجمالي الايرادات/اجمالي الموجودات) X 100

4-3- معدل توظيف الموارد المتاحة: تعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل، يتم قياسها وفق المعادلة الآتية:

معدل توظيف الموارد المتاحة= (الاستثمارات/ (حقوق الملكية+الودائع))X 100

4-4- مؤشر اجمالي الايرادات إلى اجمالي الاستثمارات: تعكس هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة حصيلة الايرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، ولهذا تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي لابد من البنك أن يراقبها بشكل مستمر والسعي إلى رفعها بشكل دائم، للتوجه نحو استثمار أفضل، وتقاس بتطبيق معادلة التالية:

نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات= (اجمالي الايرادات/ اجمالي الاستثمارات) X 100

ثانيا: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي.

1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA[2]: تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مؤشر لقياس الأداء، ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج، من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة وفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال. وتقاس بالمعادلة التالية:

EVA= NAPOT- IC(WACC)

[1] خليل غربي، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022-2023، ص115.

[2] خالد سيف الإسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد6، العدد01، 2021، ص147.

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

NAPOT: صافي الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب

IC: رأس المال المستثمر

WACC: التكلفة المرجحة لرأس المال

2- القيمة السوقية المضافة MVA : يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، هذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة[1]. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA_t}{(1+K_t)}$$

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال في الفترة t

3- عائد التدفق النقدي المتولد على الاستثمارCFROI: يعتبر هذا المؤشر بمثابة معدل المردودية الداخلي للاستثمارات المتواجدة بالمؤسسة، حيث يساوي هذا المعدل بين قيمة الأصل الإجمالية (قبل الاهتلاكاتوالمؤونات وتصحيحات التضخم) وسلسلة من فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على مدى حياة الأصل الاقتصادي[2]، يتم في الأخير مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال(K) نميز حالتين:

- إذا كان CFROI أكبر من تكلفة التمويل أي أن هناك خلق للقيمة.
- إذا كان CFROIأقل من تكلفة التمويل يعني أن هناك تدهور للقيمة خلق للقيمة.

و تعطى بالعلاقة التالية:

عائد التدفق النقدي المتولد على الاستثمارCFROI = فائض خزينة الاستغلال/الأصل الإجمالي

[1] بن جدو أمينة، نماذج تقييم الأداء المالي في لبنوك التجارية، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص76.

[2] علي بن الضب وسيدي امحمد عياد، تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة، مقال منشور في مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة ورقلة،2021، ص129.

المطلب الثاني: مفاهيم في السيولة

تعد السيولة عاملا مهما في استقرار الأنظمة المالية ، حيث تساعد في ضمان قدرة الأفراد والشركات على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد.

الفرع الأول: مفهوم السيولة

هناك عدة تعارف للسيولة نذكر منها :

- **التعريف الأول**: السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة النقدية سائلة في خزينته، أو من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة، دون تحقيق خسارة في قيمتها.[1]
- **التعريف الثاني**: هي مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية المتاحة للبنك التي تحدد قيمته على مواجهة الظروف الطارئة، والتي تتطلب أموالا إضافية و فورية، فالسيولة هي صمام الأمان، وهامش الضمان للبنك، وتعتبر من العوامل الرئيسية المساعدة في زيادة مقدرته في الحصول على ودائع إضافية، واستقطاب المزيد من المدخرات.[2]
- **التعريف الثالث**: هي المال النقدي الجاهز لدى البنك لمواجهة طلبيات السحب الآنية من قبل الزبائن المودعين، والسيولة في معناها العام هي مدى توفير أصول سريعة التحويل إلى نقود بدون خسارة في قيمتها، لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي متغيرين أساسيين :استحقاق أصول سائلة وتواريخ الاستحقاق.[3]
- **التعريف الرابع**: عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية".
- **التعريف الخامس**: السيولة هي قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، باستخدام أصولها المتداولة، دون الحاجة إلى تصفية أصول طويلة الأجل أو التعرض لخسائر كبيرة. وهي تُعبر عن مدى توفر النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لتغطية النفقات التشغيلية والديون الجارية.

الفرع الثاني: مصادر ووظائف السيولة

تعد السيولة من الركائز الأساسية في إدارة الموارد المالية لأي مؤسسة أو فرد، إذ تشير إلى القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة ودون خسارة كبيرة في القيمة. وتكتسب السيولة أهمية خاصة في بيئات الأعمال المتغيرة، حيث تمكن المؤسسات من الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، ومواجهة الطوارئ، واستغلال الفرص الاستثمارية المفاجئة. وتنبع السيولة من مصادر متعددة، منهاالداخلية مثل الأرباح المحتجزة، والخارجية مثل القروض والتمويلات البنكية. كما تتعدد وظائف السيولة لتشمل دعم التشغيل اليومي، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق المرونة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. من هنا تبرز الحاجة إلى فهم شامل لمصادر السيولة ووظائفها لضمان سلامة الأداء المالي واستدامة النمو الاقتصادي.

أولا: مصادر السيولة

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة البنكية هما: السيولةالحاضرة والسيولة شبه النقدية. وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة

---

[1] خالد الأمين عبد الله، ادارة البنوك في النظري والتطبيق، مكتبة الحيلاء ،المنصورة،1983 ص 100.

[2] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 ص ص 249-250.

[3] السيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1981 ص ص 100-101.

المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني)، بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى. أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائدا للبنك، ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر...). ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب إلتزامات عليها. فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:[1]

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي إنتهت آجالها.
- بيع بعض الأصول قبل إستحقاقها في الأسواق الثانوية، مثل : بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.

أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع.

ثانيا: وظائف السيولة

للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

1- السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجموسلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليسالمهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، توفير، آجلة...الخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفرادودائع حكومية، ...الخ، ولكن الأهم هو معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلالالفترة القصيرة.

إذ تصنف الودائع من حيث أغراض السيولة إلى ثالثة أنواع:

- ✓ ودائع مؤكدة السحب
- ✓ ودائع محتملة السحب
- ✓ ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، ومن أمثلة الودائعالمؤكدة السحب المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال أيضا بالنسبةللزيادة الموسمية في بعض الودائع، فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

عموما تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك منالأنسب استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب تواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع.

2- **السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:** تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب علىالقروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبيةاحتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، تسمىهذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة، والتي تماثل الودائع الغير مستقرة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة

هناك أربع عوامل تؤثر في خفض أو زيادة السيولة البنكية، وهي:[3]

---

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف : الإدارة الحديثة في البنوك التجارية . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص95.

[2] تمارا القاضي، إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص75.

[3] محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الاطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2011، ص ص 238-239.

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.
- رصيد رأس المال الممتلك.

المطلب الثالث: مفاهيم في مخاطر السيولة

إن الهدف الأساسي لمختلف المنشآت منها البنوك هو تحقيق أقصى ثروة للملاك، أما البنوك التجارية لا تسعى فقط لتحقيق أقصى ثروة، فهناك هدف آخر وهو تحقيق قدر ملائم من السيولة تضمن به مواجهة طلبات السحب للمودعين، ومنه المحافظة على بقاء البنك واستمرار نشاطه، لأن عجز البنك أو تأخره في رد الودائع لأصحابها يؤدي إلى انهيار ثقة المودعين، وبالتالي انهيار البنك وإفلاسه، وهذا ينتج عندما يقع البنك في العسر المالي.

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية حول المخاطر

أولا: تعريف المخاطر

اختلف الباحثون والكتاب في تعريف المخاطر، حيث الكل يعبر عن وجهة نظره والكل حسب الزاوية التي ينظر إليها للخطر، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، كما يشير إلى كل ما يهدد الإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة.[1]
- **التعريف الثاني:** تشير المخاطرة إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية،إذ أن كل بنك يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية الغير مؤكدة، كما تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للبنك.[2]
- **التعريف الثالث:** تعرف بأنها الخسائر التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الاستثمار، وهي جزء طبيعي من قرار القرض والبنك، وتمثل المخاطرة جزءا لا يتجزأ من طبيعة نشاطه.[3]

من خلال التعاريف السابقة يظهر لنا أن هذه التعاريف متقاربة في معانيها، لذا يمكننا إعطاء تعرف شامل وبسيط، وهو أن المخاطر مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه.

ثانيا: أنواع المخاطر

هناك عدة تصنيفات للمخاطر مبنية على معايير مختلفة، وهي.[4]

1- تصنيف المخاطر حسب درجة التغيير: ويتم تصنيفها إلى صنفين وهما:

1-1- المخاطر الديناميكية: هي المخاطر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، والتي تؤثر على المجتمع ككل، وتنقسم إلى مجموعتين من العوامل:

- عوامل البيئة الخارجية، التغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يمكن السيطرة عليها مثل التضخم.
- عوامل البيئة الداخلية، التغيرات التي تصيب هذه العوامل يمكن السيطرة عليها، مثل قرارات الإدارة.

[1] عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، E-Kutub Ltd، لندن، 2018، ص25.

[2] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص45.

[3] خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019،ص62.

[4] خليل غربي، نفس المرجع، ص ص 8-9

2-1- المخاطر الثابتة: هي مقدار الخسائر التي ستحدث حتى ولو لم تحدث تغييرات في الاقتصاد، مثل الكوارث الطبيعية، وتنشأ هذه الخسائر الناتجة عن هذه الكوارث إما تدمير الأصل أو حيازته نتيجة لعدم نزاهة الأفراد.

2- تصنيف المخاطر من حيث درجة التأثير: ويتم تصنيفهاإلى صنفين وهما:

2-1- المخاطر العامة: وهو الخطر الذي يؤثر على عدد كبير من الأشخاص أو المؤسسات، وتكون حتمية نتيجة لأسباب طبيعية مثل الفيضانات...إلخ. ويترتب عليها خسارة مالية ضخمة،وتعتبر هذه المخاطر صعبة التنبؤ بها، وغالبا ما تلعب الحكومة دورا هاما في تعويض هذه الأخطار.

2-2- المخاطر الخاصة: وهو الخطر الذي يؤثر على فئة أقلية من المجتمع وليس على المجتمع ككل، مثل السرقة والمرض، كما يمكن التنبؤ بها وقياسها.

3- تصنيف المخاطر حسب الأشخاص والممتلكات: وتتمثل فيما يلي:

3-1- مخاطر الأشخاص: وهي المخاطر التي يتضرر منها الشخص بصورة مباشرة، وينتج عنها خسائر مالية، مثل المرض أو البطالة، وهي أخطار يمكن التنبؤ بها فهي قابلة للتأمين.

2-3- مخاطر الممتلكات: وهي المخاطر التي تصيب ممتلكات الأفراد، وتؤدي إلى تلفها أو هلاكها، كما يمكن قياسها والتنبؤ بها، أي أنها قابلة للتأمين مثل الضياع.

4- تصنيف المخاطر حسب درجة التأكد: تنقسم إلى نوعانهما:

4-1- مخاطر المضاربة: هي مخاطر لها احتمالية الخسارة والربح، يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه بغرض تحقيق أرباح، وتعد جزءا من نشاط الإنسان، وغير قابلة للتأمين لأنها يصعب قياس الخسارة الناتجة عنها.

2-4- المخاطر البحتة: هي المخاطر التي تكون فيها الخسارة هي النتيجة الوحيدة الممكنة، أي ليس هناك إمكانية تحقق الربح، وترتبط مخاطر البحتة بأحداث وعوامل خارجة عن سيطرة الطرف المعرض للخطر، مثل تعرض منزل شخصي للدمار إثر كوارث طبيعية.[1]

5- تصنيف المخاطر حسب ارتباطها بالمؤسسة:

5-1- المخاطرالنظامية: تسمى أيضا بمخاطر غير قابلة للتنويع، وهي مخاطر متعلقة بالنظام العام للدولة، والتي تؤثر على جميع المنظمات، والتي تتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسية التي لها تأثير على نظام السوق بشكل عام، كالأزمات السياسية والكساد الاقتصادي، وفي هذه الحالة يمكن للمستثمر أن يعوض عنها لأنه لايمكن تفاديها، وتقاس هذه المخاطر بمعامل بيتا.

2-5- المخاطر غير النظامية: هي المخاطر الخاصة بالشركة، وهي قابلة للتنويع، أي يمكن التخلص منها خلال التنويع ولا يعوض المستثمر عنها، لأنه يمكن تفاديها. ويتم قياسها بمعامل التباين.

[1] بومصباح صافية، محاضرات في إدارة المخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج، ص ص 5-6

6- انواع المخاطر الأخرى:

1-6- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته المالية عند استحقاقها، وتظهر هذه المخاطر عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافي لمقابلة الالتزامات، ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات.[1]

2-6- المخاطر الائتمانية: وترتبط بالعميل والوفاء بالتزاماته في موعدها. وقد يكون عدم وفاء المقترض بالتزاماته تجاه البنك عائدا إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء.

3-6- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات، وقد تحدث نتيجة وجود متغيرات في نظام الرقابة الداخلي، أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الالكترونية.[2]

4-6- مخاطر سعر الفائدة: تتمثل في الخسائر المالية الناشئة عن احتمال تراجع مردودية البنك أو قيمة أمواله الخاصة بفعل تقلبات أسعار الفائدة، ويعتمد هذا النوع من المخاطر على مكونات محفظة الأصول، ومدى تأثير مواعيد استحقاقها على إيرادات البنك نتيجة لتغير سعر الفائدة.[3]

5-6- مخاطر السوق: تعرف بأنها احتمالية فقدان جزء من أصول المحفظة الائتمانية سواء داخل الميزانية أو خارجها نتيجة التطورات السلبية في مؤشرات السوق، وأي هبوط في القيمة السوقية سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المناظرة،والمساوية للفرق بين قيم تحركات السوق في البداية والنهاية.

6-6- المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى، مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف.[4]

7-6- مخاطر السمعة: تشير هذه المخاطر إلى حدوث ضرر محتمل لعلامة البنك التجاري وسمعته، والمخاطر المرتبطة بالأرباح ورأس المال أو السيولة الناشئة عن أي ارتباط يمكن أن ينظر إليه أصحاب المصلحة في البنك على أنه غير مناسب مع القيم والمعتقدات وغير أخلاقي.[5]

الفرع الثاني: مفهوم مخاطر السيولة،أسبابها وأنواعها

أولا: مفهوم مخاطر السيولة

- **التعريف الأول:** وهي الحالة التي تكون فيها قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، أو التدفقات النقدية الغير متوقعة إلى الخارج.[6]

[1] جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، رسالة اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2023،-2024، ص22.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020، ص ص 14-19.

[3] عادل زيراوي، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس،2021/2020، ص33.

[4] مجدوب خيرة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020/2019، ص8.

[5] قوتال ابتسام، مطبوعة بعنوان دروس في مقياس تسيير المخاطر المالية، قسم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2023/2022، ص11.

[6] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، 2003، ص200.

- **التعريف الثاني:** تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها، أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.[1]
- **التعريف الثالث:** تعرف بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال البنك الناتجة عن صعوبات البنك في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازي، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات.[2]

ثانيا: أسباب نشوء مخاطر السيولة

تتعرض البنوك التجارية لمخاطر السيولة نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات، أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول، وهي كالآتي:[3]

1- الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات: وتتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين، وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا مايعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه، وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

2- الأسباب المتعلقة بجانب الأصول: وتتمثل في طلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، وبالتالي تظهر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

ثالثا: أنواع مخاطر السيولة

وتصنف إلى خمس مخاطر، وهي كالتالي:[4]

1- خطر سحب السيولة: مرتبط بالأصول والخصوم معا، والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها، وهذا ما يجعل البنك غير قادر على مواجهة التزامات التسديد.

2- خطر السيولة الوقتي: ينتج عن التمديد غير المتوقع لفترة التزام رأس المال في المعاملات الاقراضية، أي التأجيل غير المتوقع للسداد، حيث أن التسديدات يمكن أن تنحرف عن الشروط التعاقدية، أي الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة، مثلا: الأصول العاملة تتحول إلى أصول غير عاملة.

3- خطر السيولة المشروطة: وهو الخطر المرتبط بالأموال الاضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.

4- خطر سيولة التمويل: ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وهو مرتبط أكثر بالإدارة النقدية، أي عدم قدرة البنك على مواجهة التدفقات النقدية المستقبلية والحالية المتوقعة وغير المتوقعة، والاحتياجات المضمونة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك.

---

[1] نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السادس وثلاثون، 2013، ص306.

[2] صادق راشد الشمري، نفس المرجع، ص69.

[3] خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2008-2012، مجلو الابتكار والتسويق، العدد الثالث، 2016، جامعة برج بوعريريج، ص81.

[4] بن مبروك نور وحمري أماني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم المالية المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2022-2023، ص34.

5- خطر سيولة السوق: يظهر عندما لاتستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص من وضعية ما بسعر السوق، بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق.

الفرع الثالث: إدارة مخاطر السيولة

أولا: مفهوم إدارة مخاطر السيولة

- **التعريف الأول:**تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الأساسية والصعبة بالنسبة للبنوك التجارية، وذلك لأنها تتعامل بالأموال الغير القابلة للسحب في أي وقت ومعرضة لمخاطر السيولة، فيجب على البنك أن تكون من أولوياته وأهدافه الأساسية من خلال تطبيق سياسات وإجراءات مناسبة.[1]
- **التعريف الثاني:** تلعب إدارة المخاطر دورا هاما في تسيير المؤسسات البنكية، فهي تركز على جهتين، الجهة الأولى تسعى لإيجاد توازن بين مدى احترام البنك للالتزامات القانونية وكذا الالتزامات تجاه الزبائن، ومن جهة أخرى تسعى لتعظيم الربح والوصول إلى تحقيق توافق جيد بين المردودية والخطر المتوقع.[2]
- **التعريف الثالث:**هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة، لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة، ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة.

ثانيا: المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة

تنطوي إدارة السيولة في البنك على وضع عدة حدود:[3]

- حدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير.
- حدود الاعتماد على التمويل قصير الأجل.
- المتطلبات القانونية، كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات.
- يرفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي.
- مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول والالتزامات.

[1] مرسلي نزيهة وأحلام بوعبدلي، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية، الجزائر للفترة 2006-2015، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد01، 209، جامعة غرداية، الجزائر، ص345.

[2] شريف دهيمي، إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتيجينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص131.

[3] سمير خطيب، نفس المرجع، ص233.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع مخاطر السيولة والأداء المالي، سنتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها، من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة بوخريص الأمين

بعنوان"**تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي، دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA للفترة 2008-2013**"مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، السنة الدراسية 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي باستخدام مؤشرات قياس الأداء المالي ونسب السيولة في بنك الجزائر الخارجي. وذلك خلال الفترة 2008-2013.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأداء المالي للبنك كان جيدا وفي حالة مستمرة، أما بالنسبة للسيولة فلم يواجه البنك أي مشاكل، لأن نسب السيولة كانت كلها جيدة، كما اتضح وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والأداء المالي، والتي تؤثر سلبا على الأداء المالي، لذا يجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر لعدم الوقوع في المشاكل.

ثانيا: دراسة زرارقي هاجر

بعنوان" **أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**" أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر3 ، السنة الدراسية 2019-2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، و ذلك عن طريق تحليل مخاطر السيولة لعينة من المصارف الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية لقياس مخاطر السيولة، كما تم تحليل الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما تم أيضا قياس مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وذلك بالاعتماد على أسلوب قياسي عن طريق تقدير معالم النموذج باستعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)بالاستعانة ببرنامج (Stat12).

وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة، وهي: عدم وجود أثر لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية، كما يوجد أثر سلبي لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، كما أن مؤشر مخاطر السيولة (غير مباشر) المعبر عنه بنسبة القروض إلى اجمالي الأصول له أثر ايجابي على العائد على حقوق الملكية، كما أن مؤشر مخاطر السيولة (مباشر) المعبر عنه بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ليس له أي أثر على الأداء الملي للمصارف الإسلامية.

ثالثا: دراسة خوبيزي مريم

بعنوان"**إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و بنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر الائتمانية والسيولة التي يمكنها التأثير على أمان الجهاز المصرفي، ووصف الممارسات السليمة المتخذة لإدارتها والتعامل معها، شملت الدراسة عرض كل من مقررات لجنة بازل حول الرقابة على البنوك بغية الاحتياط منها، وكذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر التي تشكل القاعدة الأساسية لأداء جيد في

المؤسسات البنكية، ولذلك لابد من عرض الإجراءات والأدوات المستخدمة من طرف البنوك خاصة المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، وتحفيز البنوك على تطبيق الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس هذه المخاطر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمهاأن الإصلاحات الأخيرة، خصوصا التي أصدرت في عام 2014 هدفت إلى إدخال متطلبات إضافية لرأس المال، تحقيق نسب ملاءة رأس مالية متوافقة مع بازل3، تغطية شاملة لمخاطر العمل المصرفي، تعزيز تطبيق المقاربة المعيارية لمخاطر القروض كما في بازل2 و التوافق مع قواعد الحذر في إدارة السيولة كما نصت عليها بازل3.

رابعا: دراسة هرامزة مريم

بعنوان" **أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية**"،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، السنة الدراسية 2023-2024

هدفت هذه الدراسة إلى التحليل ومناقشة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة، وذلك لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021. وقد توصلت الدراسة الى استفاء البنوك الإسلامية السعودية لمتطلبات السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الاصول ونسبة تغطية السيولة، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة تغطية السيولة، وفي المقابل لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر السيولة عند مستوى المعنوية 5%.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (01): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بوخريص الأمين	الاهتمام بنفس المتغيرات وهما مخاطر السيولة والأداء المالي	الاختلاف في مؤشرات الدراسة في الجانب التطبيقي	تم الاستفادة منها في الجانب النظري للدراسة
زرارقي هاجر	الاهتمام بنفس المتغيرات وهما مخاطر السيولة و الأداء المالي	هناك اختلاف في طبيعة المؤسسات المدروسة فالدراسة السابقة شملت على عدة مصارف اسلامية	تم الاستفادة منها في الاطار النظري وكذا طريقة انجاز الفصل التطبيقي واختيار بعض النسب المالية
خوبيزي مريم	اهتمام جزئي بنفس المتغيرات	هناك اختلاف في طريقة الدراسة التطبيقية و طبيعة المتغيرات المدروسة	تم الاستفادة من الجانب النظري للدراسة.
هرامزة مريم	الاهتمام بنفس المتغيرات وهما مخاطر السيولة و الأداء المالي	هناك اختلاف في المؤسسة محل الدراسة	تم الاستفادة منها في انجاز الفصل التطبيقي

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي

بعنوان **"قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2012/2008"** مجلة الابتكار و التسويق، المجلد الثالث، العدد 01، السنة 2016

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستعمال نماذج قياسية، كما اتخذت الدراسة من بنك المؤسسة العربية المصرفية ميدانا لدراسة حالة، باستعمال طريقة الفروقات المجمعة، طريقة الأصول والخصوم المرجحة وطريقة الفروقات المتتابعة، واستخدام المؤشرات خلال الفترة ما بين 2008و2016.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية أقل تعرضا لمخاطر السيولة، و هذا لمحدودية نشاطاتها، وعلى البنوك التجارية الجزائرية استغلال فائض السيولة في الاستثمارات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. مع ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك وفهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك. كما يجب عليها تطوير أدوات قياس و متابعة ومراقبة لمخاطر السيولة.

ثانيا: دراسة عبد العزيز علي مرزوق

بعنوان **"تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية** ،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السادس، العدد العاشر ، السنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي، فقد تمثلت الدراسة من كافة البنوك المصرية والسعودية، و كما تمثلت عينة الدراسة من البنوك المقيدة في البورصة المصرية 9 بنوك، وكذلكالمقيدة في البورصة السعودية وعددها 12بنكا، تمت الدراسة خلال الفترة 2010 - 2019، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار كولمجروفسمرنوف، والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، واستخدام أسلوب معامل الارتباط لبيرسون وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية

ثالثا: دراسة نهاد نادر وصبا ايهاب جديد

بعنوان **"أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**،مجلة جامعة تشرين، المجلد 45، العدد 6، السنة 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، بغية تحديد حجم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها المصارف وأثرها على أداء المصارف المدرجة في سوق دمشق للأواق المالية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، واعتمدت هذه الدراسة على السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج الانحدار التجميعي، و نموذج الأثار الثابتة، و نموذج الأثار العشوائية).

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنه لا يوجد أثر لمخاطر السيولة على الأداء المالي (العائد على الأصول)، بالإضافة إلى أنه لا يوجد أثر لمخاطر السيولة على الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية).

رابعا: دراسة أسمهان خلف وعثمان نقار ولانا زاهر

بعنوان "**أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية**،مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد الثالث عشر ، السنة2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم تجميع عينة مكونة من أحدا عشر مصرفا تجاريا خلال الفترة 2008 و2018، تم قياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى اجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى اجمالي الودائع، في حين تم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول و نسبة الرفع المالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على نماذج Data panel والبرنامج الاحصائي Eviews.

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى اجمالي الودائع ونسبة صافي القروض الى اجمالي الودائع في معدل العائد على حقوق الملكية، ينما يوجد تأثير ايجابي لكل من نسبة الودائع المستقرة الى اجمالي الودائع ونسبة صافي القروض الى اجمالي الودائع في معدل العائد على الأصول. ومن جهة أخرى خلصت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، مما يدل علىأن لمخاطر السيولة أثر في الأداء المالي للمصارف التجارية بسورية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجهالاختلاف	كيفية الاستفادة
خميسي قايدي و أمينة بن خزناجي	التشابه في قياس و تحليل مخاطر السيولة للبنوك التجارية	اختلاف في الهدف من الدراسة	الاستفادة منها في الجانب النظري
عبد العزيز علي مرزوق	التشابه في الاطار النظري من خلال تناول متغيري دراستنا	الاختلاف في المتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان) وطريقة الدراسة التطبيقية	الاستفادة منها في انجاز المبحث الأول من الإطار النظري.
نهاد نادر و صبا ايهاب جديد	هناك تشابه في متغيرات الدراسة	الاختلاف في مؤشرات قياس كل من الأداء المالي ومخاطر السيولة	الاستفادة منها في الجانب النظري وكذا التطبيقي
اسمهان خلف وعثمان نقار و لانا زاهر	الاهتمام بنفس المتغيرات	الاختلاف في مؤشرات قياس الأداء المالي	الاستفادة منها في الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Joseph kanu

بعنوان: The impact of liquidity risk management on commercial bank' sfinancial performance. A case study of sierra leone ans kenya commercial banks

(MScTHESIS)CYPRUS INTERNATIONAL UNIVERSITY INSTITUTE OF GRADUATE SUDIES AND RESEARCH ACCOUNTING AND FINANCE DEPARTMENT, 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبونك التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار سيراليون و كينيا، و ركزت الدراسة على 25 بنكا تجاريا مقرها في سيراليون وكينيا خلال الفترة 2009-2018. وقد تم الاعتماد على تحليل إحصائي وصفي و نماذج انحدار متعددة مقسمة باستخدام طرق اللحظات المعممة التي تقيم العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك التجارية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين إدارة مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك التجارية، كما وجدت الدراسة أن إدارة مخاطر السيولة شكلت 26,7 من الفرق في العائد على الأصول خلال فترة الدراسة. كما أن الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لها تأثير سلبي على الأداء المالي للبنك التجاري. كما تشير إلى ضرورة ضمان وحفاظ البنوك بكمية مثالية من الأصول السائلة التي توفر عوائد أقل مع القدرة على تلبية متطلبات العملاء.

ثانيا: دراسة IshaqHacini وآخرون.

بعنوان:

The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks

Emerging Markets Journal, volume 11 No1 (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي لمجموعة من البنوك السعودية للفترة 2002-2019، وقد استخدمت الدراسة طريقة بيانات اللوحة في تحليل النتائج و للاختبار فرضية الدراسة,

وقد أظهرت هذه الدراسة أن مخاطر السيولة لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي.

ثالثا: دراسة KassahunBekeleTegene

بعنوان:

The Effect of LiquidityRisk on Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia

Seybold Report journal, volume 18, No 4, (2023)

تناولت هذه الدراسة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية الإثيوبية للقترة الممتدة من 2012 إلى 2021، وذلك لعينة من عشر بنوك تجارية. تم استخدام البيانات المالية المدققة والتحليلين الوصفي والإستنتاجي. تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات لمخاطر السيولة نسبة القروض إلى الودائع (LTDR) ، نسبة الأصول السائلة إلى الودائع (LATD) ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LATA). تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE)

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إدارة مخاطر السيولة(التي تم تمثيلها من خلال النسبتين LTDR وLATD) لها تأثير اقتصادي على الأداء المالي للبنوك التجارية في إثيوبيا. في المقابل فإن نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول (LATA) لها تأثير ايجابي، لكن غير مهم احصائيا.

رابعا: دراسة NoraAzureen Abdul Rahman and Maytham Hussein Saeed

بعنوان:

An Empirical Analysis of Liquidity Risk and Performance in Malaysia banks

Australian Journal of Basic and Applied Sciences, vol 9, no28, (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص و تحليل مدى تعرض البنوك الماليزية لمخاطر السيولة و أثرها على الأداء البنكي، وقد اقتصرت فترة الدراسة على الفترة 2005-2013، وذلك باستخدام ثلاثة مؤشرات لمخاطر السيولة، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الماليزية تحتفظ بمستويات جيدة من الأصول السائلة ومكانة جيدة لرأس المال، هذا ما يجعلها لا تعاني من الإقراض المفرط، كما كشفت نتائج الانحدار أنه ليست كل مؤشرات مخاطر السيولة تؤثر على أداء البنوك. على سبيل المثال، نسبة القروض إلى الودائع لم يكن لها تأثير كبير، بينما كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تفرض تكاليف على البنوك، أما نسبة رأس المال إلى الأصول فقد أعطت نتائج متباينة.

بشكل عام يتبين أن تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك الماليزية غير واضح و يعتمد على المؤشرات المستخدمة في التقييم.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجهالاختلاف	كيفية الاستفادة
Joseph kanu	هناك تشابه في متغيرات الدراسة	هناك اختلاف في عينة الدراسة حيث الدراسة السابقة شملت 25 بنكا	الاستفادة في الجانب التطبيقي واختيار بعض النسب المالية
Ishaq Hacini	الاهتمام بنفس المتغيرات	الاختلاف طبيعة الدراسة التطبيقية	تم الاستفادة منها في انجاز الجانب التطبيقي
Kassahum bekele tegene	تتطابق هذه الدراسة مع دراستنا في نفس المتغيرات	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا من خلال المؤشرات المدروسة	تم الاستفادة في كيفية انجاز الجزء التطبيقي
Nora Azureen Abdul Rahum and May tham Hussein saed	اهتمام جزئي بنفس المتغيرات	الدراسة السابقة ركزت على مدى تعرض البنك لخطر السيولة أثره على الأداء البنكي	الاستفادة في الجانب النظري للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل:

تهدف البنوك التجارية للحصول على أداء مالي جيد ومتفوق، من خلال استغلال موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتحقق الأداء المالي متعلق بمجموعة من العوامل التي لها تأثير عليه سواء، كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالبنوك نفسها كالسيولة النقدية، هيكل تمويل القروض.....إلخ، أو خارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية المحيطة، فالأداء المالي الجيد يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى البنك للوصول إليها، وتعتبر مخاطر السيولة أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك في سبيل تحقيق أداء مالي جيد، فهي تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للبنوك من خلال تقليل الربحية، زيادة التكاليف، وتعرض البنك لمخاطر أكبر في حال حدوث أزمات. ولذلك فإن الإدارة السليمة للسيولة تعتبر من أسس الاستقرار المالي للبنك.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة الأداء المالي، وكذا أهمّ المفاهيم المتعلقة بمخاطر السيولة، ومراجعة بعض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي، والذي يمثل صلب الدراسة، وذلك باجراء دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على الأداء المالي، على مستوى بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

قصد معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها يجب الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة.

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2023، أي أن حجم العينة المستعملة هو 20 مشاهدة، حيث يمثل بنك الخليج الجزائر (Gulf Bank Algeria - AGB) مجتمع الدراسة.

تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية (القوائم المالية وجداول حسابات النتائج) للبنك. والمتاحة على المواقع الخاص به (https://www.agb.dz). وتتمثل هذه المتغيرات في:

1- متغير العائد على الأصول: ورمزنا له بالرمز ROA، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

العائد على الأصول = (النتيجة الصافية بعد الضريبة/ إجمالي الأصول) X 100

2- نسبة الرصيد النقدي: رمزنا لها بالرمز CR، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

نسبة الرصيد النقدي= ((النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي+ أرصدة لدى البنك)/اجمالي الودائع)100X

3- نسبة التوظيف: رمزنا لها بالرمز AUR، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

نسبة التوظيف = (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع) 100X

4- نسبة الأصول السائلة: رمزنا لها بالرمز QR، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة = (الأصول السائلة / إجمالي الأصول) X 100

5- نسبة الاحتياطي القانوني: رمزنا لها بالرمز LRR، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني= (النقد لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع) X 100

الفرع الثاني: تحليل معطيات الدراسة

يوضح الشكل البياني والجدول التاليان تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2004-2023.

الجدول رقم (04): الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2004-2023

AGB	ROA	CR	AUR	QR	LRR
Mean	0.021015	0.745295	2.015000	0.242600	7.450000
Maximum	0.039000	4.065000	14.65100	0.450000	12.00000
Minimum	-0.054000	0.159000	0.255000	0.125000	2.000000
Std. Dev.	0.020086	1.137441	3.732339	0.095947	3.308283
C of variation	0.955793	1.526162	1.852277	0.395494	0.444053

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

الشكل البياني رقم (01): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2004-2023.

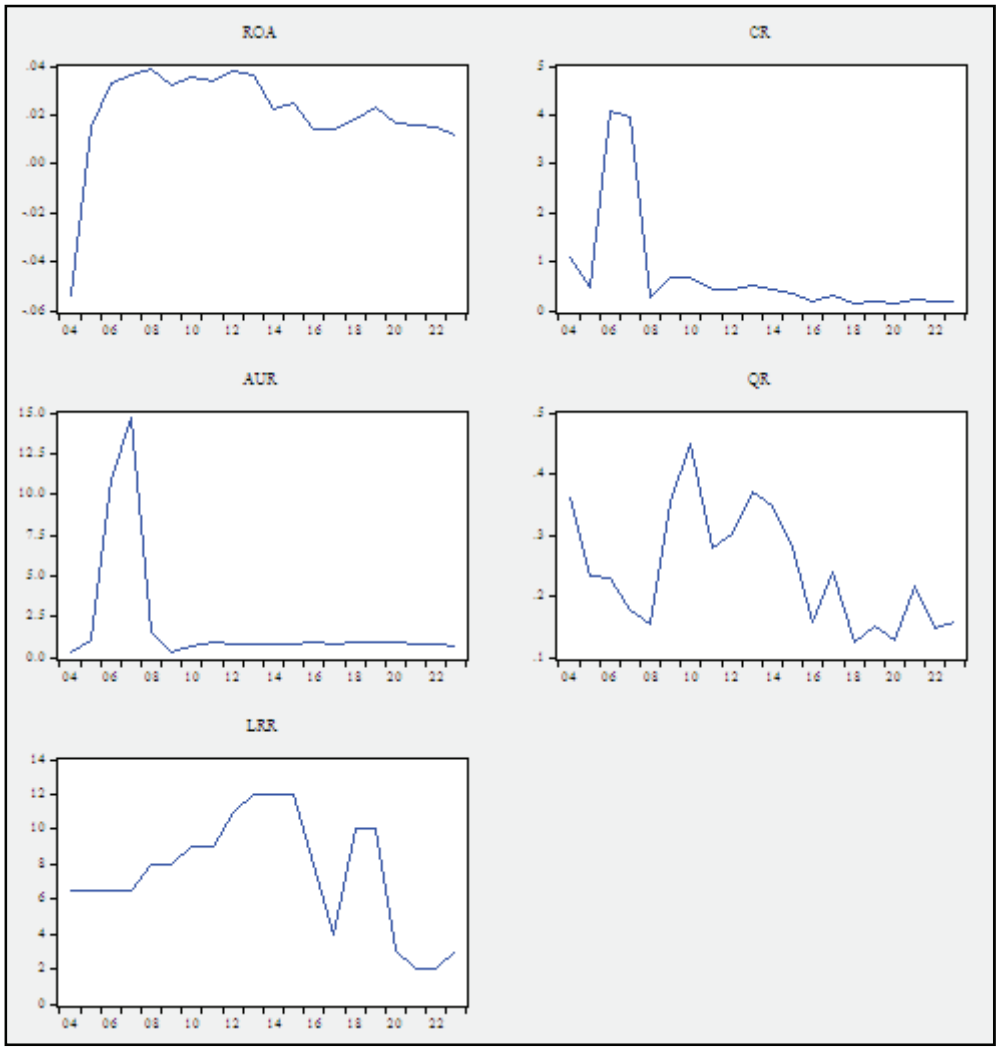

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

- بالنسبة لنسبة العائد على الأصول (ROA): بلغ متوسط هذه النسبة في بنك الخليج الجزائر حوالي 0.0210 خلال فترة الدراسة (2004-2023)، حيث تراحت هذه النسبة بين أدنى قيمة لها، والتي تساوي -0.054 والمسجلة سنة 2004، وأعلى قيمة لها كانت 0.039 والمسجلة سنة 2008. ما نتج عنه انحراف معياري يساوي 0.020 ومعامل اختلاف يساوي 0.95557.
- بالنسبة لنسبة الرصيد النقدي (CR): بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالي 0.7054، تراوحت قيم نسبة الرصيد النقدي بين أدنى قيمة (0.1590) والمسجلة سنة 2018، وأعلى قيمة (4.065) المسجلة سنة 2006. ما نتج عنه انحراف معياري يساوي 1.1374 ومعامل اختلاف يساوي 1.5261.
- بالنسبة لنسبة التوظيف (AUR): يعتبر هذا المتغير الأكثر تشتتا بين متغيرات الدراسة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة حوالي 2.015، وتراوحت بين أدنى قيمة (0.255) والمسجلة سنة 2004، وأعلى قيمة (14.651) والمسجلة سنة 2007. هذا التشتت الكبير في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري يقدر بـ: 3.732 ومعامل اختلاف يساوي 1.852.

- بالنسبة لنسبة الأصول السائلة (QR): بلغ متوسط هذه النسبة في بنك الخليج الجزائر حوالي 0.2426 خلال فترة الدراسة (2004-2023)، حيث تراحت هذه النسبة بين أدنى قيمة لها، والتي تساوي 0.125 والمسجلة سنة 2018، وأعلى قيمة لها كانت 0.450 والمسجلة سنة 2010. ما نتج عنه انحراف معياري يساوي 0.095 ومعامل اختلاف يساوي 0.3954.
- بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني (LRR): بلغ متوسط هذه النسبة حوالي 7.450 خلال فترة الدراسة (2004-2023)، حيث تراحت هذه النسبة بين أدنى قيمة لها، والتي تساوي 02 والمسجلة سنتي 2021 و2022، وأعلى قيمة لها كانت 12والمسجلة بين سنوات 2013-2015. ما نتج عنه انحراف معياري يساوي 3.308 ومعامل اختلاف يساوي 0.4440.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

فيما يخص الأدبيات النظرية والتطبيقية تم الاستعانة بمختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمذكرات، إضافة إلى المجلات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

فيما يخص متغيرات الدراسة وتحليل تطورها تم الاعتماد على مواقع الانترنت المختلفة قصد الإلمام بالجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

الفرع الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

أولا: استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، لذا فقبل القيام بعمليات التقدير، نقوم أولا بتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل، وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها[1]، ولأجل ذلك نستعمل عدة اختبارات أهمها اختبارات الجذور الأحادية.

1- اختبارات الاستقرارية:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية، اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئية، واختبارات الجذر الأحادي لكل من "Phillips-Perron" و"Dickey-Fuller".

1-1- اختبارات "Dickey-Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من طرف"Fuller"في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey" و"Fuller"سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية.ويقترح كل من"Dickey-Fuller"اختبار فرضية العدم التالية:

[1]George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1ère édition. Paris: PUF. 1995. P 419.

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\text{i} \quad /X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\text{ii} \quad /X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$
$$\text{iii} \quad /X_t = \phi X_{t-1} + bt + \alpha + \varepsilon_t$$

حيث تشير فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي، وبالتالي X_t ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتشير إلى أنه مستقر.

في كل نموذج من النماذج السابقة فرضية العدم هي: $\varphi = 0$، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، كما أن القيم الحرجة المجدولة تختلف من نموذج لآخر.

وببساطة مبدأ اختبار "Dickey-Fuller" هو تقريبا نفس مبدأ اختبار"Student"،فخطوات إجراء الاختبار تكون بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم قسمة معلمة X_{t-1} المقدرة على انحرافها المعياري المقدر، أي: $\frac{\hat{\varphi}}{\sqrt{\hat{V}(\hat{\varphi})}}$، لإيجاد قيمة الإحصاءة$\tau$، ونرمز لها بالرمز: τ_{cal}، ثم نقوم بعدها بمقارنتها مع القيمة المجدولة τ_{tab} في جدول (DF).

فإذا كانت $\tau_{cal} \succ \tau_{tab}$، فإنّنا نرفض الفرضية $H_0 : \varphi = 0$، أي نقبل الفرضية: $\varphi \neq 0$، وبالتالي عدم وجود جذر أحادي، ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \varphi = 0$ في نموذج واحد على الأقل من النماذج الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة.[1]

2- اختبار "فيلبس-بيرون"(PP):

طور "Phillips" اختبار للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من"Phillips" و"Perron" سنة 1988 طريقة غير معيارية (Non Paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية.[2]

وهو مبني على تصحيحٍ غير معلمي لإحصاءات اختبار "Dickey-Fuller" البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF)و(DF)*، وفق أربع مراحل:

التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن e_t الخطأ المقدر؛

[1] R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1ère éd. Paris. PUF. 1998 P150-152.
[2] Phillips Peter C. B..Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression.Biometrika. Vol 75. 1988. P 346.

* توجد اختبارات أخرى مرتبطة بالجذور الأحادية منها:

.- Le test de Dickey et Pantula (1987)
.- Le test KPSS (1992)
.- Les test de Sargan et Bhargava

تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير؛

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير عامل التصحيح s_t^2 (يعرف بالتباين على المدى الطويل)، ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (l) (توجيهNewey-West) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T:

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

حساب الاختبار الإحصائي لـ (PP):

$$t^*_{\phi_1} = \sqrt{k}\cdot\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{s_t^2}$$

3- إزالة عدم الاستقرارية في السلسلة الزمنية:

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع(DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$، ثم نقوم باختبار استقرارية السلسلة الجديدة ΔX_t، وهكذا...

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع(TS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي:

أ. طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام للسلسلة خطي $\alpha+\beta t$، فإن إزالة عدم الاستقرارية تتم بطرح الاتجاه العام المقدر من X_t، فتصبح لدينا سلسلة جديدة تتمثل في البواقي: $e_t = X_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} t$، ثم نقوم بدراسة استقرارية السلسلة e_t من جديد.

ب. طريقة الفروق: لإزالة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروق الأولى، أي حساب: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع(TS-DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي واتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

ثانيا: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

في الآونة الأخيرة أصبحت منهجية(ARDL) AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL شائعة الاستخدام، حيث نشر هذا النموذج من طرف كل من PESARAN AND SMITH (1995) و PESARAN AND SMITH (1998) و PESARAN AND SMITH (1999) و PESARAN AND AL (2001)، ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي AUTOREGRESSIVE MODELونماذج فترات الإبطاء الموزعة DISTRIBUTEDLAG MODEL في نموذج واحد. وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر. ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها:

يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر (0)Iأو متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، مقترنا بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2)Iفقط (لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة).

أن استخدامه يساعد على تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، إضافة إلى أنه يساعد على التخلص من المشكلات المرتبطة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.[1]

إن نموذج ARDLأكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث، والبالغة 21 مشاهدة، ممتدة من عام 2000 إلى 2020. كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى، مثل طريقة (1987) ANGEL-GRANGER، طريقة JOHANSEN (1988) وطريقة (1990) JOHANSEN- JUSELIUS

الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يعتبر برنامج (EViews10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناءِ وتقدير النماذج الاقتصادية، فهو نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation).

يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل(Panel Data Analyses).

[1]- الشويرجي مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 156.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يشتمل البحث على متغيرات العائد على الأصول كمتغير تابع، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف، نسبة الأصول السائلة ونسبة الاحتياطي القانوني كمتغيرات مستقلة. وغطت البيانات الفترة 2004-2023. ثم قمنا بتحويلها إلى بيانات ربع سنوية باستعمال طريقة Litterman. اعتمادا على الدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$ROA_t = f(CR_t \,.\, AUR_t \,.\, QR_t \,.\, LRR_t)$$

حيث: ROA : العائد على الأصول — QR : نسبة الأصول السائلة

CR : نسبة الرصيد النقدي — LRR : نسبة الاحتياطي القانوني

AUR : نسبة التوظيف — t : مؤشر الزمن

وبذلك سيأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta ROA_t = \alpha + \beta_1 ROA_{t-1} + \beta_2 CR_{t-1} + \beta_3 AUR + \beta_4 QR + \beta_5 LRR + \sum_{i=1}^{q1} \vartheta_{1i} \Delta ROA_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \vartheta_{2i} \Delta CR_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \vartheta_{3i} \Delta AUR_{t-i} + \sum_{i=1}^{q4} \vartheta_{4i} \Delta QR_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \vartheta_{5i} \Delta LRR_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: β_i تمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل، $\vartheta_{1i} \,.\, \vartheta_{2i}$ ϑ_{3i} . ϑ_{4i} . ϑ_{5i} : معلمات العلاقة قصيرة الأجل، α : الحد الثابت، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

هي اختبارات لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، بحكم أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression). عادة يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)، والتي على تعددها سنعتمد على Augmented Dickey – Fuller Test و Phillips – Perron Test .

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند المستوى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
ROA		2.231776-	0.828422-	1.768258-	10.52843-	5.522350-	1.058003-
CR		3.920284-	2.687875-	1.757983-	2.669900-	2.127581-	1.845526-
AUR		3.639470-	1.944017-	1.165994-	2.709516-	2.326746-	2.003711-
QR		3.075027-	2.585545-	1.032591-	2.193247-	2.024986-	1.259009-
LRR		0.419484-	0.231994-	0.641559-	1.787495-	1.470336-	0.851285-
Test critical values	1%	4.105534-	3.534868-	2.601024-	4.083355-	3.519050-	2.595745-
	5%	3.480463-	2.906923-	1.945903-	3.470032-	2.900137-	1.945139-
	10%	3.168039-	2.591006-	1.613543-	3.161982-	2.587409-	1.613983-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من خلال نتائج الاختبارات، يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة، (باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـMackinnon)، والخطوة التالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية المعنية.

الجدول (06): نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
ΔROA		3.931939-	3.190036-	2.773713-	4.460559-	5.277001-	5.538883-
ΔCR		4.381685-	3.373833-	2.942787-	4.349042-	3.361480-	3.377617-
ΔAUR		6.819052-	5.853269-	5.404903-	4.034763-	3.030289-	3.038585-
ΔQR		3.892457-	3.927453-	3.952818-	3.983267-	4.018688-	4.039835-
ΔLRR		4.372027-	3.243542-	3.206096-	4.099365-	3.069275-	3.073880-
Test critical values	1%	4.105534-	3.534868-	2.601024-	4.085092-	3.520307-	2.596160-
	5%	3.480463-	2.906923-	1.945903-	3.470851-	2.900670-	1.945199-
	10%	3.168039-	2.591006-	1.613543-	3.162458-	2.587691-	1.613948-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

تشير النتائج إلى أن الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية مستقرة، (وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon)، وبالتالي يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث متكاملة من الدرجة الأولى.

وكنتيجة عامةٍ لاختباري ADF وPP على كل متغيرات الدراسة $(ROA_t, CR_t . AUR_t . QR_t . LRR_t)$ نجد أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta ROA_t \rightarrow I(0) \Rightarrow ROA_t \rightarrow I(1)$$
$$\Delta CR_t \rightarrow I(0) \Rightarrow CR_t \rightarrow I(1)$$
$$\Delta AUR_t \rightarrow I(0) \Rightarrow AUR_t \rightarrow I(1)$$
$$\Delta QR_t \rightarrow I(0) \Rightarrow QR_t \rightarrow I(1)$$
$$\Delta LRR_t \rightarrow I(0) \Rightarrow LRR_t \rightarrow I(1)$$

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

يبين الشكل الموالي أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار AKAIKE، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL(2.2.2.1.2).

الشكل رقم (02): أفضل20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE

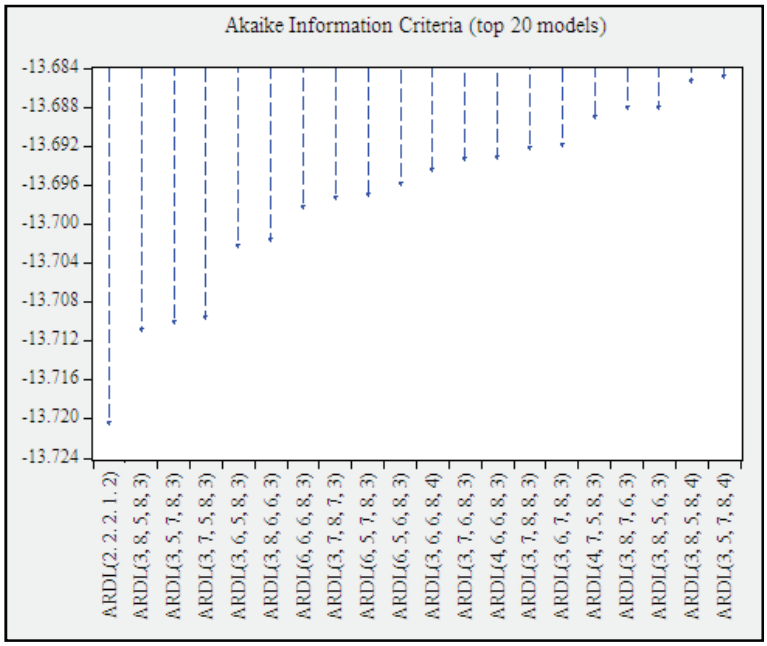

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

نموذج الدراسة يمكن كتابته من الشكل التالي:

$$\Delta ROA_t = \alpha + \beta_1 ROA_{t-1} + \beta_2 CR_{t-1} + \beta_3 AUR_{t-1} + \beta_4 QR_{t-1} + \beta_5 LRR_{t-1} + \vartheta_{11}\Delta ROA_{t-1} + \vartheta_{12}\Delta ROA_{t-2} + \vartheta_{21}\Delta CR_{t-1} + \vartheta_{22}\Delta CR_{t-2} + \vartheta_{31}\Delta AUR_{t-1} + \vartheta_{32}\Delta AUR_{t-2} + \vartheta_{41}\Delta QR_{t-1} + \vartheta_{51}\Delta LRR_{t-1} + \vartheta_{52}\Delta LRR_{t-2} + \varepsilon_t$$

الفؤع الثالث: منهج اختبار الحدود BOUNDS TESTING APPROACH

يستخدم هذا الاختبار للتعرف على مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم حساب الاحصائية F لاختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معلمات المتغيرات المستقلة المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي:

$$H_0 : \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي:

$$H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad / i = 1...5$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة التي تمثل مخاطر السيولة، تم حساب الإحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.46986	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	75	Finite Sample: n=75		
		10%	2.313	3.228
		5%	2.725	3.718
		1%	3.687	4.842

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 10.46 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 4.84، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad / i = 1...5$)،وبالتالي قبول الفرضية البديلة، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة التي تمثل مخاطر السيولة في بنك AGB خلال فترة الدراسة. وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.

الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العائد على الأصول ومؤشرات مخاطر السيولة في بنك AGB سنقدر معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنبا إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ(ECM) ، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (08): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.051359	0.025805	1.990216	0.0511
AUR	-0.015828	0.008376	-1.889680	0.0636
QR	-0.074707	0.064011	-1.167089	0.2477
LRR	0.001349	0.000685	1.968544	0.0536
C	0.026185	0.011742	2.230091	0.0294
EC = ROE - (0.0514*CR -0.0158*AUR -0.0747*QR + 0.0013*LRR + 0.0262)				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$CointEq = ROA_t - (0.026 + 0.0513 \cdot CR_t - 0.015 \cdot AUR_t - 0.074 \cdot QR_t + 0.0013 \cdot LRR_t)$$

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROA(-1))	0.746267	0.021368	34.92379	0.0000
D(CR)	0.000181	0.000961	0.187782	0.8517
D(CR(-1))	-0.002770	0.000817	-3.389464	0.0012
D(AUR)	-0.001269	0.000417	-3.044856	0.0034
D(AUR(-1))	0.001519	0.000323	4.708339	0.0000
D(QR)	0.012378	0.003426	3.613028	0.0006
D(LRR)	0.000914	0.000214	4.274217	0.0001
D(LRR(-1))	-0.000587	0.000214	-2.740979	0.0080
CointEq(-1)*	-0.050370	0.006110	-8.244288	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

الفرع الأول: تفسير وتثيم النتائج اقتصاديا

1- تقييم مقدرات معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير:

عملا بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (03) و(04) نستنتج مايلي:

يشير معامل CR_t إلى وجود أثر طردي (علاقة طردية) ومعنوي لنسبة الرصيد النقدي على العائد على الأصول في بنك AGB في الأجل الطويل، فكل زيادة في نسبة الرصيد النقدي بـ: 1% تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بـ: 0.051%. بينما في الأجل القصير فتشير نتائج التقدير إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لنسبة الرصيد النقدي على العائد على الأصول، حيث أن كل زيادة في هذه النسبة بـ: 1% في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بـ: 0.0027% في السنة الموالية.

يشير معامل AUR_t إلى وجود أثر عكسي (علاقة عكسية) ومعنوي لنسبة التوظيف على العائد على الأصول في بنك AGB في الأجلين الطويل والقصير، ففي الأجل الطويل كل زيادة في نسبة التوظيف بـ: 1% تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بـ: 0.0158%. بينما في الأجل القصير فكل زيادة في هذه النسبة بـ: 1% في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بـ: 0.0012% في نفس السنة، وارتفاع هذا العائد في السنة الموالية بـ: 0.0015%.

يشير معامل QR_t إلى عدم وجود أي أثر معنوي لنسبة الأصول السائلة على العائد على الأصول في بنك AGB في الأجل الطويل، بينما في الأجل القصير فهناك أثر طردي (علاقة طردية) ومعنوي لنسبة الأصول السائلة على العائد على الأصول في بنك AGB، فكل زيادة في هذه النسبة بـ: 1% في سنة معينة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بـ: 0.012% في نفس السنة.

يشير معامل LRR_t إلى وجود أثر طردي (علاقة طردية) ومعنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على العائد على الأصول في بنك AGB في الأجلين الطويل والقصير، فكل زيادة في نسبة الاحتياطي القانوني بـ: 1% تؤدي إلى زيادة

العائد على الأصول بـ: 0.0013% في الأجل الطويل. بينما في الأجل القصير فكل زيادة في هذه النسبة بـ: 1% في سنة معينة تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بـ: 0.0009% في نفس السنة.

2- تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، من حيث إشاراتها ومعنويتها الاحصائية، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((COINT EQ(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (0.0503-)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.0503% في الثلاثي الواحد، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 20 ثلاثي، وهو ما يعادل 05 سنوات تقريبا.

الفرع الثاني: تقييم النتائج إحصائيا

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج (2.2.2.1.2) ARDL المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\overline{R}^2 = 0.9970$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية FISHER والبالغة 1955.23 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (10): المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.997606	Mean dependent var	0.024768
Adjusted R-squared	0.997096	S.D. dependent var	0.010722
S.E. of regression	0.000578	Akaike info criterion	-11.90781
Sum squared resid	2.04E-05	Schwarz criterion	-11.47522
Log likelihood	460.5430	Hannan-Quinn criter.	-11.73508
F-statistic	1955.236	Durbin-Watson stat	1.853251
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الفرع الثالث: تقييم النتائج قياسيا

1- اختبارات ملائمة النموذج

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج DIAGNOSTIC CHECKING TEST الموالية:

اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء.

اختبارARCH لعدم ثبات التباين.

اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي.

اختبار RAMSEY (RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.

الجدول رقم (11): اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.010710	Prob. F(2,59)	0.9894
Obs*R-squared	0.035679	Prob. Chi-Square(2)	0.9823

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول رقم (12): اختبارARCH لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.450436	Prob. F(2,70)	0.0947
Obs*R-squared	4.759509	Prob. Chi-Square(2)	0.0926

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الشكل البياني رقم (03): اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي

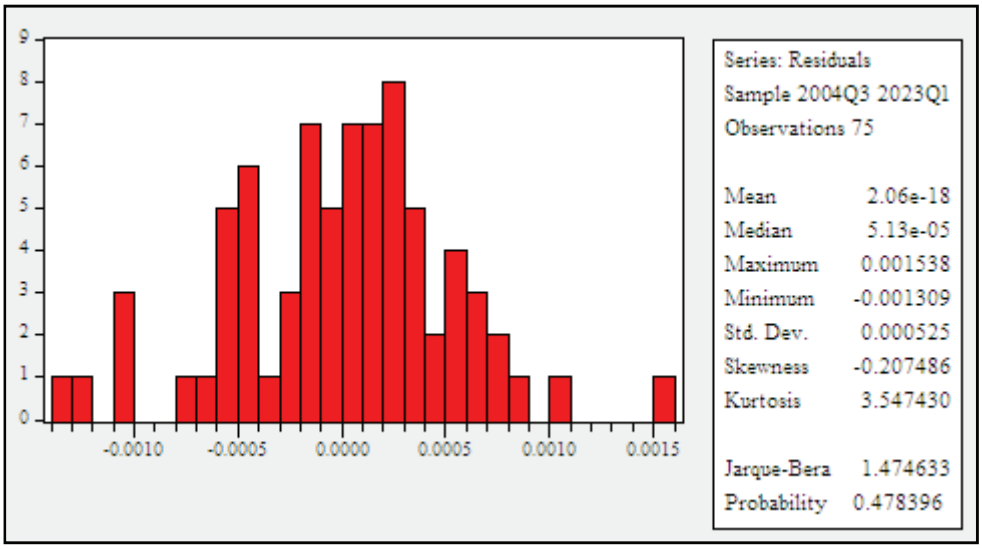

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول رقم (13): اختبار (RAMSEY RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: ROA ROA(-1) ROA(-2) CR CR(-1) CR(-2) AUR AUR(-1) AUR(-2) QR QR(-1) LRR LRR(-1) LRR(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.740534	60	0.4619
F-statistic	0.548391	(1, 60)	0.4619

F-test summary:

	Sum of ...	df	Mean Squares
Test SSR	1.84E-07	1	1.84E-07
Restricted SSR	2.04E-05	61	3.34E-07
Unrestricted SSR	2.02E-05	60	3.36E-07

المصدر: مخرجات برنامجEVIEWS 10

وبالتالي تكون نتائج اختبارات ملائمة النموذج كما يلي:

- تشير إحصائية BGLM إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.9894، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- تشير نتيجة اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.094، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة عدم ثبات التباين.
- تشير إحصائية JARQUE-BERA (JB) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.4783، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- تشير إحصائية اختبار RESET إلى سلامة الشكل الدالي للنموذج المقدر، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.4619 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

2- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض، نذكر منها:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUMULATIVE SUM OF RECURSIVERESIDUAL(CUSUM)

اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المعاودة CUMULATIVE SUM OF RECURSIVERESIDUAL OF SQUARES (CUSUMSQ)

الشكل رقم (04): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج.

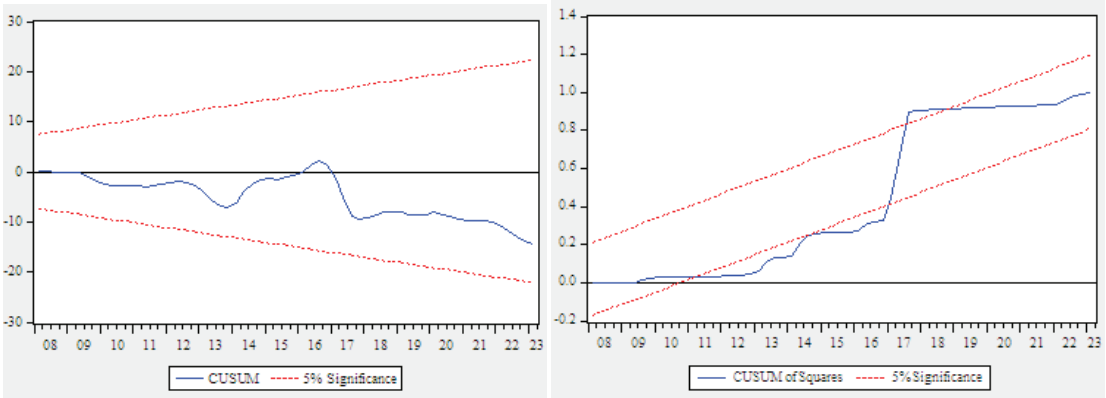

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQ لهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مع بعض الاستثناءات لإحصائيةCUSUMS، حيث كانت خارج الحدود الحرجة، وعاودت التواجد داخلها، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: اختبار القدرة التنبؤية للنموذج

من أهم الاختبارات المستخدمة لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ نجد معامل عدم التساوي لـ: THEIL، والذي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL

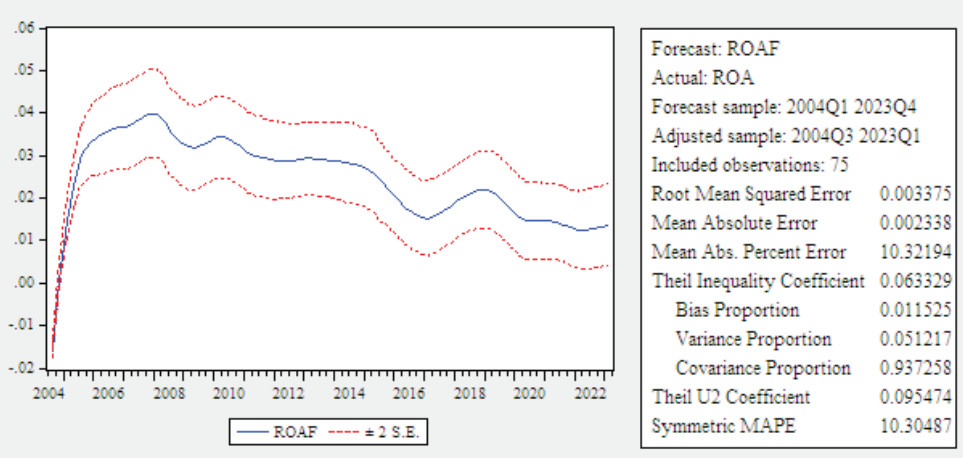

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من الشكل أعلاه نجد أن للنموذج المقدر قدرة عالية على التنبؤ، حيث بلغت قيمة معامل THEIL (0.0633) وهي قيمة تقترب من الصفر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الفصل حاولنا قياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023، من خلال اعتماد نسبة العائد على الأصول كمؤشر لقياس الأداء المالي، ومختلف مؤشرات السيولة كمؤشرات لمخاطر السيولة. وبعد دراسة استقرارية وسكون متغيرات الدراسة وبناء نموذج ARDL، بينت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل متزامن بين الأداء المالي ومؤشرات مخاطر السيولة على مستوى بنك الخليج الجزائر، مع ملاحظة اختلاف طبيعة هذا الأثر (طردي أوعكسي) من مؤشر إلى آخر من جهة، واختلاف طبيعته أيضا بين الأجلين القصير والطويل.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية، من خلال استخدام النماذج القياسية في قياس أثر هذه المخاطر على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023. وللوصول إلى هدف الدراسة قسمنا هذا البحث إلى فصلين، الأول منها تناول الأدبيات النظرية للدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم الاداء المالي ومخاطر السيولة، ثم تناولنا بعض الأدبيات التجريبية للدراسة، من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، منها المحلية ومنها الأجنبية. أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية، حيث تطرقنا لطريقة وأدوات الدراسة، ثم قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهج اختبار الحدود لقياس أثر مؤشرات السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر، ممثلا في العائد على الأصول، في الأجلين القصير والطويل.

نتائج الدراسة:

وقد كانت النتائج كما يلي:

- الأداء المالي هو الحصول على مختلف المعلومات، التي تستخدم لقياس مدى نجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- تكمن أهمية الأداء المالي تنبع في عملية متابعة أعمال البنوك وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب.
- تتم عملية تقييم الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، منها التقليدية ومنها الحديثة.
- السيولة هي قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، باستخدام أصولها المتداولة، دون الحاجة إلى تصفية أصول طويلة الأجل أو التعرض لخسائر كبيرة.
- مخاطر السيولة هي عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها، أو سدادها بتكلفة أعلى.
- أكد اختبار الحدود للتكامل المشرك بنموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السيولة المعتمدة في الدراسة والأداء المالي لبنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة.
- نتائج تقدير الأجل الطويل لنموذج ARDL أكدت على:
  - ✓ وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة الرصيد النقدي على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ وجود أثر عكسي ومعنوي لنسبة التوظيف على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ عدم وجود أي أثر معنوي لنسبة الأصول السائلة على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على العائد على الأصول في بنك AGB.
- نتائج تقدير الأجل القصير لنموذج ARDL أكدت على:
  - ✓ وجود أثر عكسي ومعنوي لنسبة الرصيد النقدي على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ وجود أثر عكسي ومعنوي لنسبة التوظيف على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة الأصول السائلة على العائد على الأصول في بنك AGB.
  - ✓ وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على العائد على الأصول في بنك AGB.

- معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب حيث بلغ (-0.0503)، ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.0503% في الثلاثي الواحد، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 05 سنوات.

اختبار الفرضيات:

يمكن إجراء اختبار لفرضيات الدراسة كمايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، والتي تشير إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مخاطر السيولة والأداء المالي في بنك الخليج الجزائر. فقد أثبت اختبار الحدود BOUNDS TEST وجود هذه العلاقة، حيث أن قيمة الإحصائية F المحسوبة تساوي 10.46 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 4.84، وبالتالي صحة الفرضية الأولى.
- بالنسبة للفرضية الثانية، والتي تنص على اختلاف طبيعة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر حسب مؤشر قياس هذه المخاطر. حيث أكدت نتائج التقدير في الأجلين الطويل والقصير اختلاف طبيعة الأثر، فنسبة الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني ذات أثر طردي على العائد على الأصول، بينما نسبة التوظيف فهي ذات أثر عكسي على العائد على الأصول، في حين نسبة الأصول السائلة ليس لها أثر على العائد على الأصول. وبالتالي صحة الفرضية الثانية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة، والتي تنص على اختلاف طبيعة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر بين الأجلين الطويل والقصير، فقد أكدت نتائج التقدير في الأجلين الطويل والقصير اختلاف طبيعة الأثر في بعض المؤشرات، فمثلا نسبة الرصيد النقدي تؤثر بشكل طردي على العائد على الأصول في الأجل الطويل، بينما يكون هذا الأثر عكسيا في الأجل القصير. وبالتالي صحة الفرضية الثالثة جزئيا.

توصيات واقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

ضرورة تدعيم بنك الخليج الجزائر تقاريره المالية السنوية بمختلف مؤشرات الربحية والسيولة، لتكون متاحة للجمهور، ولتسهل الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

ضرورة الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية.

التركيز على الربحية التي تشير إلى مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح.

استقطاب المزيد من الودائع، واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في تحسين ربحيتها.

آفاق البحث:

في الأخير وبعد محاولة الإلمام بجميع الجوانب الخاصة بالموضوع ومساهمتنا ولو بالقدر القليل في إثراءه، فإن هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة، تفتح آفاقا جديدة لدراسات أخرى، نوجزها فيما يلي:

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية.

واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- السيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة جامعة عين الشمس، القاهرة، 1998.
- بن جدو أمينة، نماذج تقييم الأداء المالي في لبنوك التجارية، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.
- خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019.
- خالد الأمين عبد الله، ادارة البنوك في النظري والتطبيق، المنصورة، مكتبة الحيلاء، 1983.
- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، لندن، شباط - فبراير 2018.
- عصام بشور،المالية العامة والتشريع المالي، جامعة دمشق،الطبعة الثانية، 2000.
- علاء فرحان طالب وايمان الشيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
- محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الاطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

الرسائل والاطروحات الجامعية:

- بن مبروك نور وحمري أماني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022-2023.
- تمارا القاضي، إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2011.

- جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023-2024.
- خليل غربي، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2023.
- شريف دهيمي، إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- كمال غالم، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021-2022.
- نذيرة تواتي، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014، أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015-2016.
- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

المجلات والملتقيات العلمية:

- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث العدد7،2009-2010 ،جامعة الجزائر.
- خالد سيف الإسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد1، العدد01، 2021.
- خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2008-2012، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، 2016.
- دادان عبد المغني وكساسي محمد الأمين،الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤشر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس2005.
- علي بن الضب وسيدي امحمد عياد، تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2021.
- مرسلي نزيهة وأحلام بوعبدلي، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية، الجزائر للفترة 2006-2015، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد01، 209.
- نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 36، 2013.

المحاضرات:

- بومصباح صافية، محاضرات في إدارة المخاطر المالية، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج، 2024-2025.
- عادل زيراوي، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس،2020-2021.
- قوتال ابتسام، مطبوعة بعنوان دروس في مقياس تسيير المخاطر المالية، قسم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2022-2023.
- مجدوب خيرة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ishaq Hacini. Abir Boulenfad. Khadra Dahou. The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks. Emerging Markets Journal, volume 11 No1 (2021).
- George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1ère édition. Paris: PUF. 1995
- KANU JOSEPH. The Impact Of Liquidity Risk Management On Commercial Bank's Financial Performance. A Case Study Of Sierra Leone And Kenya Commercial Banks Cyprus . International University. Institute Of Graduate Studies And Research. August 2022.
- Kassahun Bekele Tegene. The Effect of Liquidity Risk on Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia. Seybold Report Journal. Vol. 18. No. 4. 2023.
- Phillips Peter C. B..Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988
- R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1ère éd. Paris. PUF. 1998